

دور القوى الاجتماعية في ترشيد استخدام موارد المجتمع دراسة مقارنة لجمعيات ذات تمويل محلي وأخرى ذات تمويل أجنبي

رانيا رفعت محمود رمضان^(١) - إجلال إسماعيل حلمي^(٢) - مصطفى الحسيني النجار^(٣)
(١) طالبة دراسات عليا معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية الآداب،
جامعة عين شمس (٣) كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

المستخلص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الجمعيات الأهلية في ترشيد استخدام موارد المجتمع المحلي في جمهورية مصر العربية، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور القوى الاجتماعية في المجتمع المصري عن تأدية رسالتها التي لها أفرع في مصر في نشر تنمية موارد المجتمع المصري، إلى جانب بيان طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية المتمثلة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الأهلية المتخصصة للعمل الاجتماعي في إطار تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع. ومحاولة تفعيل الاتجاهات الحديثة في إدارة القوى الاجتماعية في المجتمع المصري لتنمية قدراتها خاصة المالية والبشرية حتى تؤدي دورها كشريك فعال في مجال التنمية المحلية لموارد المجتمع. وقد جمعت الدراسة بين المنهج الاستقرائي والدراسة الاستطلاعية، وقد جمعت الدراسة بين المنهج الاستقرائي والمسح الاجتماعي لعينة من الجمعيات الأهلية ذات التمويل المحلي وعينة أخرى ذات تمويل أجنبي ومقرها في مصر، وذلك بالتطبيق على عينة تم اختيارها بطريقة عمدية من العينة المستهدفة وهي المدراء والعاملين في الإدارات والأقسام المسؤولة عن إدارة وتنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع في المنظمات الأهلية، وكذلك عينة مستهدفة اختيرت بطريقة عشوائية من المستفيدين المقيدون في الجمعية عينة الدراسة. وقد تم تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة التي بلغت (١٥١) مفردة موزعة (١٣١) مفردة بنسبة (٨٦,٦%) لعينة الجمعيات ذات التمويل المحلي، مقابل (٢٠) مفردة بنسبة (١٣,٢%) لعينة الجمعيات ذات التمويل الأجنبي.

واستعانت الدراسة بنظرية (البنائية الوظيفية) functionalism حيث ترى الباحثه أن البنائية الوظيفية هي التي تتفق مع أهداف الرسالة وأهميتها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: للجمعيات الأهلية دور فاعل في تنمية قدرات وموارد المجتمع المحلي وأفراده، كلما زادت المورد المالية للجمعيات الأهلية زادت وتحسنت الخدمات المقدمة. وأثبتت الدراسة أن الجمعيات الأهلية لديها القدرة على أن تلبي احتياجات المجتمع وخاصة لدى الفئات الأكثر فقراً. ويتضح ذلك من خلال نتائج استبيان المستفيدين من نشاطات الجمعية لعينة منظمات ذات تمويل محلي أن الموافقة على مجالات استفادة المواطنين المستهدفين كانت بنسبة (٦٦,٦٦%). وتبين النتائج أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية لكل من عينة منظمات ذات تمويل محلي وعينة منظمات ذات تمويل أجنبي. وتوصي الدراسة بضرورة دعم الجمعيات الأهلية بالمنح الحكومية لتفعيل دورها نحو تنمية موارد المجتمع، وتدعيم العلاقة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، ونشر ثقافة التطوع لدى المجتمع المصري.

المقدمة

إن المجتمعات عامة ترى ضرورة حماية مواردها بأى ثمن، وعلى هذا توجد مئات المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل جاهدة لتنمية موارد المجتمع بكافة أنواعها، ويطلق عليها مصطلح منظمات المجتمع المدني، أما المنظمات التي تسمى القوى الاجتماعية، فتشمل المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية (الجمعيات الأهلية).

فمع التطورات الحديثة في المجتمعات اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وثقافياً، واتجاهها إلى عالمية الديمقراطية ورفع يد الدولة عن تقديم الكثير من الخدمات لتغير دورها، وانتقال مسؤولياتها الإنتاجية والخدمية إلى المجتمع، الأمر الذي تطلب تدخل القوى المجتمعية (الجمعيات الأهلية) في ملء هذه الفجوة، والقيام بدورها التعليمي والاجتماعي والصحي والبيئي، وغيرها، فهناك من منظمات القوى الاجتماعية التي تعمل جاهدة على تنمية المجتمع

بكافة موارده، فالمجتمع المدني هو تضامن اجتماعي يشمل الجميع، وتقوم الدولة والجهاز التشريعي فيها بإصدار القوانين التي تحدد العلاقة بين هذه المنظمات والدولة.

ومع وجود العديد من الجمعيات الأهلية المحلية التي تعمل على تنمية موارد المجتمع في مصر، فهناك المنظمات الدولية ذات التمويل الأجنبي ومقرها في مصر والتي تعمل على تخفيف حدة الفقر من منطلق أن الفقر لا يرجع دائماً إلى انخفاض الدخل، ولكن إلى تغيرات مجتمعية ترتبط بموارد المجتمع سواء الموارد العينية أم الموارد النقدية أو الموارد البشرية، من حيث مستوى التعليم، واستراتيجيات التنمية، ووضع المرأة في المجتمع وعوامل بيئية وصحية وثقافية، واعترافاً من الدولة بالدور الفعال الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، تحديداً في معالجة بعض مشكلات المجتمع والعمل على دفع القطاع الأهلي لتبني قضايا ومشكلات اجتماعية منها: الفقر والبطالة والأمية. حيث أن الجمعيات الأهلية لها القدرة على تقديم أدوار متنوعة، كما أنها تشارك باقي مؤسسات الدولة -الحكومية منها وغير الحكومية- وسواء كانت نظامية أو غير نظامية- في تنمية رأس المال البشري وفي إعداد الفرد المنتج الذي يستطيع أن يخدم نفسه وأسرته ومجتمعه ويستطيع أن يواكب متطلبات وتحديات العصر الذي يعيشه.

وكان هذا المنحنى في التفكير هو الباحث على إعداد هذه الدراسة التي تعرضه دراسة شاملة للدور الذي تقوم به القوى المجتمعية في المجتمع المصري وذلك بالتعرف على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية ذات التمويل المحلي والجمعيات الأهلية ذات التمويل الأجنبي -اعتبارها إحدى القوى الاجتماعية في المجتمع المصري- من تنمية موارد المجتمع، وذلك ببيان كيفية تطبيق الاتجاهات الحديثة في إدارة القوى الاجتماعية من تطبيق نظم المعلومات وإدارة المرفق، وتطبيق الجودة الشاملة وإدارة الموارد البشرية، والتعرف على الهيئات الاجتماعية الحكومية منها والأهلية وبيان العلاقة بينهما، وكذلك بيان الممارسة المهنية لدور الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري في تحقيق أهدافها نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع، فمن خلال دراسة الجمعيات الأهلية ذات التمويل المحلي وأخرى ذات التمويل الأجنبي، وبيان الدور

الذي تقوم به في ذا المجال، ثم بيان أهم المشكلات الإدارية والتحديات التي تواجه المؤسسات الاجتماعية الأهلية في المجتمع المصري وتوضيح أهم العوامل التي تساعد تلك الجمعيات الأهلية بالنهوض بموارد المجتمع في ظل الاتجاهات الحديثة وذلك بالتطبيق على كيفية تنمية الموارد المالية والموارد البشرية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في أن عدم قدرة المؤسسات الحكومية في التواصل مع الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع مما أدى إلي تهميشهم داخل المجتمع، كذلك تدخل أصحاب المصالح الشخصية من ذوي النفوذ في الضغط علي المؤسسات الحكومية في سوء تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع بالشكل السليم، مما أدى إلى الاهتمام إلى تشكيل منظمات تعمل في جميع القطاعات للنهوض بموارد المجتمع وتطويره في كافة المجالات، ولكن يلاحظ أن هناك قيوداً على نشاط وتشكيل منظمات المجتمع المدني وتحجيم مشاركتها في النشاطات العربية والدولية، وكذلك هناك جمعيات أهلية في القطاعات النسائية والطفولة والمعاقين والمسنين ولكن تحت سيطرة المؤسسات الحكومية. فضلاً عن تحجيم مشاركة المنظمات الحكومية في أنشطة القوى الاجتماعية وخاصة الجمعيات الأهلية منها.

حيث توصلت دراسة (محمد ممدوح عبد الله، ٢٠٠٦)، إلى أن هناك إسهاماً واضحاً ومؤثراً للجمعيات الأهلية في تنمية القطاعات المختلفة داخل المجتمع، كما أن لديها القدرة على أن تعبر وتلبي احتياجات المجتمع وخاصة لدى الفئات الأكثر فقراً، ورغم ما تعانيه الجمعيات الأهلية من إشكاليات مؤسسية إلا أن لديها القدرة النسبية على تعبئة موارد المجتمع المحلي، وقد أكدت على ذلك أيضاً دراسة (محمود عبد الحميد عبد الستار ٢٠١٥)، والتي كانت من أهدافها التعرف علي دور الجمعيات الأهلية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي من وجهة نظر المسؤولين والعاملين في هذه الجمعيات، وقد

توصلت إلى أن للجمعيات الأهلية دور هام في مواجهه وحل المشكلات التي تواجه المواطنين في المجتمع المحلي لحي الزاوية الحمراء .
وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات والجمعيات الأهلية قد قدمت العديد من المشاريع التنموية للمجتمعات المحلية بهدف تحقيق الأهداف التنموية في مستوياتها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إلا أن هذه المشروعات التنموية ورغم انجازاتها على الأرض، واجهت العديد من الإشكاليات والمعوقات مما حال دون تحقيق أهدافها بالكامل، فهي من ناحية لم تنطلق بمعظمها من أولوية الاحتياجات المجتمعية ومن ناحية ثانية لم تستكمل لتحقيق أهدافها النهائية، بالإضافة لفقدان حالة التوافق ما بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية (الجمعيات الأهلية) مما حد من تفعيل أثار هذه المشروعات التنموية في المجتمع المصري.

أسئلة البحث

تم صياغة أسئلة الدراسة على سؤال رئيسي يتمثل في: ما واقع المشاركة المجتمعية للقوى الاجتماعية (التي تتمثل في الدولة والقطاع التطوعي) في دعم خدمات ترشيد استخدام موارد المجتمع في المجتمع المصري؟

- كما تسعى الدراسة الحالية للإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية والتي تتمثل في:
١. ما دور الجمعيات الأهلية (باعتبارها أحد الأضلاع الثلاثة للقوى الاجتماعية) في النهوض وتنمية موارد المجتمع المختلفة؟
 ٢. ما أهم المعوقات التي تواجه القوى الاجتماعية وتحول دون تحقيق أهدافها في ترشيد وتنظيم استخدام موارد المجتمع المختلفة؟
 ٣. ما آليات مواجهة ومعالجة المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف القوى الاجتماعية نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع؟

أهداف البحث

تحاول الدراسة تحقيق هدف أساسي مؤداه: رصد دور القوى الاجتماعية في ترشيد استخدام موارد المجتمع للنهوض به.

وينتفع منه أهداف فرعية تتمثل في:

1. التعرف على الجهود التي تبذلها الجمعيات الأهلية وما يمكن أن تطوره من سياساتها وبرامجها لتنمية موارد المجتمع من خلال ما ستظهره هذه الدراسة من نتائج.
2. محاولة التوصل إلي العوامل التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بالشكل المطلوب بين القوى الاجتماعية المتمثلة في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للعمل الاجتماعي في إطار تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع.
3. إلقاء الضوء على تجارب عملية مختلفة لجمعيات أهلية مدنية محلية أو ذات تمويل أجنبي والتي كان لها دوراً فعالاً في تنمية موارد المجتمع المصري.

أهمية البحث

- الأهمية النظرية:** تعتبر هذه الدراسة منممة للدراسات المحلية السابقة التي تناولت دور القوى الاجتماعية في المجتمع المصري، وذلك من خلال تركيزها على المنظمات الأهلية ودورها في تنظيم وترشيد موارد المجتمع لتفعيل التنمية في معظم المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية، وغيرها، سواء كانت جمعيات أهلية ذات تمويل محلي أو ذات تمويل أجنبي.
- الأهمية التطبيقية:** تساهم هذه الدراسة ومن خلال نتائجها بإلقاء الضوء على ما يلي:
- دور الأجهزة الأساسية (المتتمثلة في منظمات حكومية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات أهلية) في تنظيم وترشيد مختلف موارد المجتمع .
 - بيان المشاكل الحقيقية التي تواجه الجمعيات الأهلية وتعوق قيامها بالدور الفعال المطلوب لترشيد استخدام موارد المجتمع تمهيداً لوضع إستراتيجية للحلول المقترحة تنفيذها.

فروض البحث

للإجابة على الإشكاليات والتساؤلات المطروحة، وقصد الإلمام بجوانب الموضوع أرتأت الباحثة وضع الفرضيات الآتية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الأنظمة المطبقة في إدارة القوى الاجتماعية وبين إمكانية ترشيد استخدام موارد المجتمع.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة الهيكل التنظيمي للقوى الاجتماعية وكيفية ترشيد استخدام موارد المجتمع.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجالات العمل للقوى الاجتماعية وإمكانية ترشيد استخدام موارد المجتمع.

الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى أداء الإدارة في الجمعيات الأهلية ورضا المستفيدين من الخدمة المقدمة.

الدراسات السابقة

تهدف الباحثة من خلال عرض بعض ما تم من دراسات سابقة حول المجتمع المدني عامة والجمعيات غير الحكومية (الأهلية) خاصة إلى الإحاطة بالجهود التي بذلت من طرف الباحثين في ميدان النشاط المجتمعي والتطوعي، من أجل تحديد الجوانب التي تم التركيز عليها ونالت اهتمامهم، والجوانب التي لازالت تعرف نقصاً في الاهتمام، ويتضح لنا أن الدراسات والبحوث حول المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر نالت الكثير من الاهتمام الذي لا يعد ولا يحصى، ولكن الندرة في تلك التي تدرس الدور الذي تلعبه في ترشيد استخدام موارد المجتمع.

دراسة **نهاد محمد كمال (٢٠٠٠)**: بعنوان دور تنظيمات المجتمع المدني في تماسك المجتمع المصري. حيث هدفت الدراسة إلى معرفة حدود الدور الذي يقوم به النظام السياسي في دعم

الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى معرفة تأثير التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في تحديد ملامح الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي بالإضافة إلى اعتمادها على أسلوب المسح الاجتماعي، مستخدمة صحيفة الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وقد تم اختيار العينة في هذه الدراسة بطريقة عمدية وتم تطبيق الاستمارة على (٤٠٠) مفردة (محافظة القاهرة - الفيوم - المنيا - بني سويف - الإسماعيلية - الاسكندرية - الدقهلية). وقد خلصت إلى أن فاعلية الجمعيات الأهلية في مصر بنسبة بلغت ٨١,٣% في مقابل ١٨,٣% من افراد العينة لا يرون وجود فاعلية لهذه الجمعيات، وأن هناك بعض المعوقات التي تحد من أداء هذه الجمعيات لدورها والتي تتمثل في قلة الخبرة العلمية ومحدودية التمويل لتطورها.

دراسة سامية صادق نكي (٢٠٠٧): بعنوان دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة الحضرية - دراسة ميدانية بيئية بحية الجمالية، أن المشكلات التي يعاني منها مجتمع الدراسة تتمثل في مشكلات صحية وتعليمية واجتماعية وتربوية وأخرى مشكلات مرتبطة بالعمل والثقافة، ومشكلات أخرى مرتبطة بالمرافق والبيئة. حيث أن من أهداف الدراسة هي تحديد المشكلات التي تعاني منها البيئة الحضرية في مصر ودور المؤسسات المختلفة في مواجهتها والسعي إلى إيجاد حلول مناسبة لها. حيث تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة الكشف عن الدور الذي تقوم به المؤسسات الاجتماعية في مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة الحضرية وما هي مقترحات المواطنين لزيادة فاعلية هذه المؤسسات الاجتماعية .

دراسة أسماء عبد الجواد حمادي (٢٠٠٩): بعنوان إسهام الجمعيات الأهلية في دعم برامج التنمية المحلية - دراسة مطبقة على جمعيات صناعات الحياة، تحقيق هدف التعرف على البرامج التي تقدمها جمعيات صناعات الحياة وتحديد إسهامات هذه الجمعيات في الدعم المادي لبرامج التنمية المحلية، كما تهدف إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه جمعيات صناعات

الحياة في دعم برامج التنمية المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إبراز دور جمعيات صناع الحياة في تقديم الدعم الفني والمادي لبرامج التنمية المحلية، وهي برامج هامة لتفعيل دور الجمعيات في التنمية المحلية، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه هذه الجمعيات مثل التمويل وقلة الكوادر البشرية المدربة.

دراسة محمد مختار قنديل (٢٠١١): وهي بعنوان دور المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي، أن نسبة ٤٢% يرون أن منظمات المجتمع المدني لا تلعب دور فعال في التأثير على عملية صنع القرار في مصر، وبنسبة ٤١% من أفراد العينة لا يرون دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتوعية بها، حيث أن من أهداف الدراسة التعرف على دور المجتمع المدني في تحقيق التحول نحو الديمقراطية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية قدرها (٢٠٠) مفردة، بلغت نسبة الذكور منها ٥٨%، وبلغت نسبة الإناث ٤٢%.

دراسة عصام بدري أحمد محمد (٢٠١٢): بعنوان دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعمالة الأطفال - دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط، إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في: تحديد دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعمالة الأطفال، و تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعمالة الأطفال، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: وجود عديد من المعوقات التي تواجه دور الجمعيات الأهلية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بعمالة الأطفال تمثلت في عدم كفاية الخدمات التي تقدمها الجمعية للأطفال العاملين، عدم وجود وعي ومعرفة كافية عن البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأطفال العاملين (من وجهة نظر الأطفال العاملين)، وكذلك، أن القوانين التي تنظم عمالة الأطفال غير مفعلة (من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعيات الأهلية).

دراسة صفاء على رفاعي (٢٠١٣): تحمل عنوان المجتمع المدني مستقبل التنمية، الجمعيات الأهلية نموذجاً، أنه يوجد عدد كبير من الجمعيات الأهلية في مدينة الإسكندرية يصل عددها إلى ٢٦٠٠ جمعية، ويقوم أغلب هذه الجمعيات بإعلان أهداف محددة لا يتم تطبيقها في الواقع الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون بين هذه الجمعيات، كما أكدت أيضا الدراسة الراهنة على وجود معوقات تحول دون تطوير الأنظمة المطبقة في الجمعيات الأهلية لتحقيق أهدافها نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تطور الرعاية في المجتمع المصري، والوقوف على أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه هذه الجمعيات.

دراسة فاطمة على أو حديد (٢٠١٣): وهي بعنوان دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية، أن دور المجتمع المدني في مواجهة مشكلات التعليم عند الفقراء في المناطق العشوائية ما زال ينقصه الكثير من الإشكاليات لرفع الاهتمام بالعملية التعليمية، فقد كانت من أهم أهداف هذه الدراسة هو الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية المؤثرة في تقاوم مشكلة الفقر في المناطق العشوائية في المجتمع المصري، إضافة إلى الكشف عن الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة الفقر في المناطق العشوائية المستفيدين وأنماط الاستفادة من خدمات المنظمات.

دراسة محمود عبد الحميد (٢٠١٥): وهي تحمل عنوان دور المنظمات غير الحكومية في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية في المجتمع المحلي لحي الزاوية الحمراء - القاهرة، والتي تهدف إلي التعرف علي دور الجمعيات الأهلية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي من وجهة نظر المسؤولين والعاملين في هذه الجمعيات، وكذلك من وجهة نظر المستفيدين والمتبردين علي هذه الجمعيات. وقد اشتملت العينة علي عدد (٧٢) مفردة من أعضاء مجالس الإدارات والعاملين بالجمعيات المسجلة بحي الزاوية الحمراء، وعدد (١٢) جمعية أهلية من الجمعيات المسجلة بإدارة الشؤون الاجتماعية بحي الزاوية الحمراء. فقد

خلصت إلى أن للجمعيات الأهلية دور هام في مواجهه وحل المشكلات التي تواجه المواطنين في المجتمع المحلي لحي الزاوية الحمراء في كافة الميادين مثل (الصحية، التعليمية، مواجهة المشكلات الاقتصادية، المشكلات البيئية).

الإطار النظري

تلعب القوى الاجتماعية اليوم دوراً مميزاً على الصعيد الاجتماعي والتنموي، بما توفره من خدمات اجتماعية وإنسانية عديدة، والمساهمة في بناء العلاقات الدولية، لذا يتحتم على هذه القوى القيام بعملية الإقناع والجذب عند تقديمها لإعمالها، وإيجاد طرق تطبيقية ريادية جديدة وحديثة عند تنفيذها لمشاريعها تحقيقاً للأهداف التي جاءت من أجلها، وبقائها في ظل المنافسة السوقية الحالية، والقيام بتقديم خدمات للمستفيدين.

ويأتي دور وأهمية أساليب الإدارة الحديثة للقوى الاجتماعية في المجتمع المصري كأسلوب علمي وعملي لإدارة هذه المنظمات الحجر الأساس لنجاح المنظمات، وتفوقها في أدائها للوصول إلى مرحلة الكفاءة والفاعلية لضمان الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وكذلك بقائها على المدى البعيد، فإن أكثر المنظمات الاجتماعية نجاحاً هي تلك المنظمات القادرة على خلق مزيج من الابتكارات والأساليب الحديثة في أعمالها، من خلال تبيينها للأفكار الريادية تحقيقاً للنمو والرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

وتنظر طريقة تنظيم المجتمع إلى النظريات العلمية المستمدة من علم الاجتماع وغيره من العلوم، على أنها فروض مترابطة نسبياً كما أنها ترشدنا إلى بعض الحقائق حول طبيعة الحياة، وبالتالي هي تسهم في تكوين حساسية معينة لدى خصائص تنظيم المجتمع تجاه هذه الحقائق بما يسهم في التعامل معها بفاعلية أكثر، أي أنها تفيد في فهم الواقع وتشخيصه واختيار أساليب التدخل واستراتيجيات العمل المناسبة. وقد تعمل النظريات على تنظيم المعرفة الأمبريقية في شكل إطارات نظرية وتوجه الاهتمام نحو التغيرات أو الفجوات القائمة في بناء

المعرفة بما يمكن الباحث من التعرف على أسباب هذه الفجوات. ولا تقتصر النظريات العلمية التي تعتمد عليها تنظيم المجتمع على التفسير فقط، وإنما تساعد الممارس على التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بموضوع ما.

كما أن التغيرات التي تحدث على القوى الاجتماعية نتيجة تغيرات في البيئة الخارجية المليئة بالتحديات التنافسية تجعل من الصعوبة على هذه المنظمات أن تكتسب ميزتها التنافسية وتكون فاعلة عن طريق إدارة مواردها الملموسة فقط، ولمجابهة هذه التحديات بدأت الأفكار تتجه نحو الموارد غير الملموسة ونشاطاتها التي تتفوق بها المنظمة على منافسيها، وتماشيا مع تحليلات "Mintzberg" فإن المنظمات الاجتماعية تحتاج إلى عمليات إدارية مرنة، وأهداف أداء مرنة، وآليات تغذية عكسية مرنة تغطي جميع أهداف الأعمال في خدمة المجتمع.

ولذلك فالمنظمات الاجتماعية لا يمكن أن تتعلق عن بيئتها أو المجتمع الذي تعمل فيه، فهي تستمد مدخلاتها من البيئة فتأخذ رجالها منها وتحصل على أموالها منها، وتعتمد في خبراتها وأساليب عملها على ما يتوافر في هذه البيئة من موارد وخبرات وأساليب...، وهي كذلك تعطي مخرجاتها للبيئة فهي سلعة أو خدمة يستفيد منها المجتمع ككل، وبالأخص الفئات الأكثر احتياجا بالمجتمع، كما أن البيئة توفر السوق لمنتجات المنظمات السلعية أو الخدمية. فالمنظمة سواء كانت حكومية أو أهلية ككيان تؤثر وتتأثر بالبيئة الداخلية الخارجية، وهذا التأثير المتبادل لا بد أن ينعكس على صياغة الأساليب والتخطيط الحديث الحاصل في البيئة، بحيث يكون هناك توافق وانسجام بين موارد المنظمة والبيئة والاتجاهات الحديثة المصاغة تحقيقا للميزة التنافسية ولمواجهة التهديدات وكسب الفرص البيئية مع اعتبار نقاط القوة والضعف الداخلية للمنظمة.

مجالات البحث

المجال الجغرافي: يتمثل المجال الجغرافي في مدينة القاهرة، وقد تم اختيار عدد (٩) منظمات أهلية ذات التمويل المحلي وعدد (٧) من المنظمات ذات التمويل الأجنبي ومقرها في مصر ويعملون في مجالات مختلفة، وذلك لبيان الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في ترشيد استخدام موارد المجتمع المختلفة.

المجال الزمني: يتمثل المجال الزمني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من تاريخ مباشرة العمل الميداني إلى استكمال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ثم الخروج بنتائج وإجابات عن التساؤلات المطروحة للتأكد أو نفي فرضيات الدراسة، خلال المدة من ٢٠١٨/٩ حتى ٢٠١٩/١٢.

المجال البشري: قد تم تحديد العينة المستهدفة بطريقة عمدية من العينة المستهدفة وهي المدراء والعاملين في الإدارات والأقسام المسؤولة عن إدارة وتنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع في المنظمات الأهلية، وكذلك عينة مستهدفة اختيرت بطريقة عشوائية من المستفيدين المقيدون في الجمعية عينة الدراسة. وقد تم تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة التي بلغت (١٥١) مفردة موزعة (١٣١) مفردة بنسبة (٨٦,٦%) لعينة الجمعيات ذات التمويل المحلي، مقابل (٢٠) مفردة بنسبة (١٣,٢%) لعينة الجمعيات ذات التمويل الأجنبي.

منهج البحث

تجمع الدراسة بين الدراسة الاستطلاعية والمنهج الاستقرائي، حيث تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للإجابة على أسئلة الدراسة نظرا لكونه الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة، وذلك من خلال نظرة تحليلية لواقع المشاركة المجتمعية بين القوى الاجتماعية في عينة من المنظمات الأهلية ذات التمويل المحلي وأخرى ذات تمويل أجنبي ومقرها في مصر للتوصل إلى بيان دورها في تنظيم وترشيد استخدام موارد المجتمع، بالاستناد إلى

الملاحظات الشخصية لما يجري في هذه المنظمات، وإلى المصادر العلمية من خلال أدبيات الإدارة في الكتب والمراجع والبحوث والتقارير من الجهات المختصة حول هذا الموضوع، والدراسات المعدة في هذا المجال، على اعتبار أن هذا المنهج يقود إلى تحديد كافة الجوانب للمشكلة المدروسة والتعرف على حقيقتها على أرض الواقع. فضلا عن استخدام المنهج الاستقرائي والاستقصائي في دراسة حالة لعينة المنظمات المبحوثة، هذا وتنقسم الدراسة إلى جزئين هما الإطار النظري والإطار التطبيقي.

أدوات البحث

المعلومات الأولية: عن طريق المقابلات الشخصية، وتطبيق استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، وسوف توزع استبانة على عينة عمدية من المدراء والعاملين بهذه المنظمات، واستبانة أخرى سوف توزع على عينة عشوائية لعدد من المستفيدين من أنشطة الجمعية والمقيدين بها، ثم تفرغ بيانات الاستمارة وذلك عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences، وعن طريق البرنامج سوف يتم اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لاختبار ثبات متغيرات الدراسة. واختبار صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل إرتباط بيرسون بين أبعاد الدراسة وإجمالي الاستقصاء، وسوف تدون الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدول البيانات في صورة جداول (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي المئوي) لمتغيرات الدراسة، كما يتم استخدام اختبار (ت) للتحقق من صحة الفروض.

المعلومات الثانوية: وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات والتقارير الرسمية.

الثبات والصدق لأدوات الدراسة:

أ- ثبات أدوات الدراسة: للتحقق من ثبات الاستبيان لإمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان

استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach).
ب- صدق الإتساق الداخلي لأدوات الدراسة: تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان والتي نتجت عن تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة.

النتائج

من خلال تحليل البيانات والمعلومات الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:
١. اتضح من خلال نتائج الدراسة مدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية لكل من عينة منظمات ذات تمويل محلي وعينة منظمات ذات تمويل أجنبي.
٢. أكدت الدراسة وجود معوقات تحول دون تطوير الأنظمة المطبقة في الجمعيات الأهلية لتحقيق أهدافها نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع من وجهة نظر عينة منظمات ذات تمويل محلي بنسبة أكبر من المعوقات التي تحول دون تطوير الأنظمة المطبقة في الجمعيات الأهلية ذات تمويل أجنبي لتحقيق أهدافها نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع.

٣. وفيما يتعلق بنتائج استجابات المبحوثين فقد أوضحت نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات مدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية من خلال الجدول التالي:

جدول (١):

ك٢	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
--	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	عملية ينتج عنها ظهور كفاءة عالية في الأداء على مستوى المنظمات
٣,٠٥٣	٩٥,٢٤	٠,٥٣	٢,٨٦	٩٩,٠٧	٠,٢٢	٢,٩٧	تبني أفكار إدارية جديدة مما تفعل من عملية التنمية في موارد المجتمع
٢,٨١٣	٦٤,٢٩	١,٠٠	١,٩٣	٧٧,٨٨	٠,٨٩	٢,٣٤	تتساوى كفاءة الإدارة الحديثة مع الإدارة التقليدية في تسيير أعمال الجمعية
٤,٦٦٧	٩٠,٤٨	٠,٧٣	٢,٧١	٩٦,٥٧	٠,٣٩	٢,٩٠	وضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المنظمات
٠,٥٤١	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	٩٧,٨٢	٠,٣٤	٢,٩٣	مواكبة التكنولوجيا
٠,٩٧٥	٩٧,٦٢	٠,٢٧	٢,٩٣	٩٧,٨٢	٠,٣٢	٢,٩٣	تنظيم (الندوات/ المحاضرات/ ورش العمل) للتعريف بالتقنيات الحديثة في الأنظمة المطبقة في الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي.
١,٥٨٣	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	٩٥,٦٤	٠,٤١	٢,٨٧	وضع خطة واضحة لاحتياجات الجمعية من القوى العاملة التي تفعل من عملية التنمية في موارد المجتمع.

كـا	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٢,٢٤٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	٩٣,٧٧	٠,٥٠	٢,٨١	تساهم في توفير عدد كاف من الأشخاص للاضطلاع على مهام إدارة الموارد البشرية لترشيد استخدام موارد المجتمع
١,١٢١	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٠٠	٩٦,٢٦	٠,٤٢	٢,٨٩	يساهم تطبيق النظم الإدارية الحديثة في تطوير مستوى أداء الإدارة في الجمعية.
٥,٦٤٦	٩٤,١٩	١,٢٢	٢٥,٤٣	٩٤,٩٦	٢,١١	٢٥,٦٤	س١: ما مدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية؟

حيث تبين من الجدول السابق أن الإجمالي لمدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية لعينة منظمات ذات تمويل محلي (٢٥,٦٤) بوزن نسبي (٩٤,٩٦%)، وتراوح متوسطات العبارات بين (٣,٠-٢,٣٤) بوزن نسبي (٧٧,٨٨%-١٠٠,٠%) تشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة منظمات ذات تمويل محلي لمدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية.

وكان الإجمالي لمدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية لعينة منظمات ذات تمويل أجنبي (٢٥,٤٣) بوزن نسبي (٩٤,١٩%)، وتراوح متوسطات العبارات بين (٣,٠-١,٩٣) بوزن نسبي (٩٤,٢٩%-١٠٠,٠%) تشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة منظمات ذات تمويل محلي لمدى أهمية تطبيق أنظمة إدارية حديثة في المنظمات الأهلية، وكانت قيم (ك^٢) غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لجميع عبارات التساؤل الأول.

وعليه فقد ثبت صحة الفرض الأول: علاقة دور الأنظمة المطبقة في نجاح عملية ترشيد استخدام موارد المجتمع.

٤. كما أوضحت نتائج المبحوثين عن العلاقة بين كفاءة الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية وبين ترشيد استخدام موارد المجتمع من خلال نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات وضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية، من خلال الجدول التالي:

جدول (٢):

كأ	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٥,٥٤٥	٦٩,٠٥	١,٠٠	٢,٠٧	٨٠,٠٦	٠,٧٨	٢,٤٠	أعاني من عدم وضوح خطوط السلطة بالمنظمات
٤,٥٥٧	٦١,٩٠	١,٠٣	١,٨٦	٧١,٣٤	٠,٨٩	٢,١٤	أنفذ طلبات لمدراء لا أقع تحت سلطتهم الرسمية
٢,٢٨٦	٦٩,٠٥	١,٠٠	٢,٠٧	٧٧,٥٧	٠,٨٦	٢,٣٣	أخشى حصول خلاف لدى الإدارة العليا بسبب تكلفي ببعض المهام دون اختصاصي
٤,٢١٧	٦٦,٦٧	١,٠٤	٢,٠٠	٧٧,٥٧	٠,٨٨	٢,٣٣	يوجد موظفون أعلى مني رتبة بالهيكلية التنظيمية لكننا متساوون في الدرجة الإدارية
٢,٦٤٥	٧٣,٨١	٠,٩٧	٢,٢١	٧٢,٢٧	٠,٨٤	٢,١٧	تتعارض التوجيهات الموجهة لي من المدراء المختلفين بالجمعية الذين لا أقع تحت سلطتهم الرسمية مع توجيهات مديري المباشر بالعمل
٧,٠٩٠*	٥٧,١٤	٠,٩٩	١,٧١	٧٣,٥٢	٠,٨٩	٢,٢١	أعاني من تدخل المدراء الآخرين (غير مديري المباشر) في عملي

كأ	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٢,٨٠٠	٧١,٤٣	١,٠٣	٢,١٤	٧١,٩٦	٠,٩٠	٢,١٦	يوجد اختلاف في حجم الأعباء الوظيفية بين الموظفين المتمثلين.
٠,٦٣١	٦٤,٢٩	١,٠٠	١,٩٣	٦٥,١١	٠,٩٣	١,٩٥	لا أعرف الشخص الذي أجا إليه تحديدا لسؤاله عن جوانب (تفاصيل) العمل.
١,٢٣٥	٧٨,٥٧	٠,٩٣	٢,٣٦	٧١,٣٤	٠,٩٢	٢,١٤	أكلف ببعض المهام التي ليست من اختصاصي
١,٨٠٩	٧٣,٨١	٠,٩٧	٢,٢١	٦٦,٠٤	٠,٩١	١,٩٨	أعاني من مشكلة نقص التوجيه المناسب لي في العمل.
٣,٠٤٦	٧٦,١٩	٠,٩٩	٢,٢٩	٧٦,٦٤	٠,٨٦	٢,٣٠	ينقص الموظفين المعرفة والدراية الكافية بأساليب تنفيذ القرارات الموكل تنفيذها لهم.
٣٠,٠٠٧	٦٩,٢٧	٧,٦٥	٢٢,٨٦	٧٣,٠٣	٧,٤٢	٢٤,١	س: هل عدم وضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية؟

حيث تبين من الجدول السابق أن الإجمالي لوضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية لعينة منظمات ذات تمويل محلي (٢٤,١) بوزن نسبي (٧,٤٢%)، وتراوحت متوسطات العبارات بين (١,٩٥-٢,٤٠) بوزن نسبي (٦٥,١١%-٨٠,٠٦%) تشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة منظمات ذات تمويل محلي أن هناك وضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية.

وبلغ المتوسط العام الإجمالي لوضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية لعينة منظمات ذات تمويل أجنبي (٢٢,٨٦) بوزن نسبي (٦٩,٢٧%)،

وتراوح متوسطات العبارات بين (١,٧١ - ٢,٣٦) بوزن نسبي (٥٧,١٤% - ٧٨,٥٧%) تشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة منظمات ذات تمويل محلي أن هناك وضوح الهيكلية التنظيمية في الجمعية يعيق من تحقيق أهداف الجمعية.

وكانت قيم (كا^٢) غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لمعظم عبارات التساؤل الخامس عدا العبارة (أعاني من تدخل المدراء الآخرين (غير مديري المباشر) في عملي). وتفسير هذه العبارة: أن كثرة المديرين طبقاً للتسلسل الإداري الوظيفي يجعل كل منهم يبدى رأيه في الموضوع المعروض مما يؤدي إلى اختلاف في وجهات النظر فإذا كان هناك اختلافاً وتشبث كلاً منهم برأيه كان ذلك مؤثراً بالسلب في أداء العمل ، إما إذا كان هناك اتفاقاً بين الجميع على وجهة النظر السديدة أو حدثت مناقشة إيجابية فإن ذلك يثرى الموضوع في اتخاذ القرار المناسب والإبداعي مما ينعكس بإيجابية في أداء العمل الوظيفي والاجتماعي . وبناءً على ذلك فقد ثبت صحة الفرض الثاني: العلاقة بين كفاءة الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية وبين ترشيد استخدام موارد المجتمع.

٥. كما تبين من خلال نتائج استبيان المستفيدين أن إجمالي رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية لعينة منظمات ذات تمويل محلي كان بنسبة (٧٩,٧٩%)، بينما بلغ نسبة رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية لعينة منظمات ذات تمويل أجنبي (٧٦,٦٦%)، وذلك بناءً على الجدول التالي:

جدول (٣):

ك٢	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
١٠,٣٤٢*	٧٣,٣٣	١,٠١	٢,٢٠	٩٠,٣٣	٠,٧١	٢,٧١	التعامل غير اللائق من قبل العاملين بالجمعية يعيق استفادتي من نشاطات الجمعية
١٢,٥٢٢**	٦٦,٦٧	١,٠٣	٢,٠٠	٨٧,٧٩	٠,٧٨	٢,٦٣	أسلوب العاملين يساعدني على الاستفادة أكثر من نشاطات الجمعية
٥,٧٤٩	٧٠,٠٠	١,٠٢	٢,١٠	٨٣,٧٢	٠,٨٥	٢,٥١	بعض العاملين قد يتسببوا في نفوري من الاستفادة من خدمات الجمعية
١,٦١٤	٧٦,٦٧	٠,٩٨	٢,٣٠	٨١,١٧	٠,٩٠	٢,٤٤	مستوى الخدمة يساهم على إقبالي وإقبال المواطنين المتطوعين للمشاركة في العمل بالجمعية
٢,٩٣	٨٥,٠٠	٠,٨٣	٢,٥٥	٧٢,٠١	٠,٩٨	٢,١٦	عمل المرأة في تقديم نشاطات الجمعية يحفزني على المشاركة التطوعية
٠,٧٤٧	٧٨,٣٣	٠,٩٣	٢,٣٥	٧٥,٥٧	٠,٩٧	٢,٢٧	استفيد بأكثر من نشاط من نشاطات الجمعية
١,٩٢٤	٨٠,٠٠	٠,٩٤	٢,٤٠	٧٢,٧٧	١,٠٠	٢,١٨	استفيد بنشاط واحد من نشاطات الجمعية

كـا	منظمات ذات تمويل اجنبي			منظمات ذات تمويل محلي			العبارات
	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
١,٩٠٩	٨٣,٣٣	٠,٨٩	٢,٥٠	٧٥,٠٦	٠,٩٦	٢,٢٥	تساعدني نشاطات الجمعية على تطوير الاعتماد على الذات
٩,٥٧٧	٧٦,٦٦	٥,٠٩	١٨,٤٠	٧٩,٧٩	٥,٣٨	١٩,١٥	س١٢: ما مدى رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية؟

حيث تبين من الجدول السابق أن إجمالي رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية لعينة منظمات ذات تمويل محلي (١٩,١٥) بوزن نسبي (٧٩,٧٩%)، وتراوح متوسطات العبارات بين (٢,١٦-٢,٧١) بوزن نسبي (٧٥,٤%-٩٠,٢%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة لعبارات ادارة الذات كما بالجدول أعلاه. وبلغ إجمالي رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية لعينة منظمات ذات تمويل اجنبي (١٨,٤) بوزن نسبي (٧٦,٦٦%)، وتراوح متوسطات العبارات بين (٢,٥٥ - ٢,٠٠) بوزن نسبي (٦٦,٦٧% - ٨٥,٠٠) تشير تلك النسب إلى رضا المواطنين المستهدفين من مستوى أداء الخدمات المقدمة بالجمعية، وكانت قيم (كأ) غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لمعظم عبارات التساؤل الثاني عشر عدا العبارتين (التعامل غير اللائق من قبل العاملين بالجمعية يعيق استفادتي من نشاطات الجمعية) و(أسلوب العاملين يساعدني على الاستفادة أكثر من نشاطات الجمعية). تفسير ذلك: أن أسلوب العاملين: تتحدث هذه العبارة عن وجود تقديم الخدمة والتعامل مع الآخرين فهناك بعض الأسر والمعيلات تتقبل المساعدة الاقتصادية على استحياء نظرا لاحتياجها الشديد (نجد بعضهم في الشوارع من السيدات المنقبات يطلبن المساعدة المالية) لذلك يجب

التعامل معهم بصفة تليق بأدبيتهم ونظرا لعدم وجود خبره في التعامل مع هذه الفئة فكثيراً ما يتم التعامل الغير لائق معهن مما يعيق الاستفادة من نشاطات الجمعية/ وكذلك التعامل غير اللائق: فالتعامل اللائق من قبل العاملين بالجمعية مع الأطراف المعنية بالمساعدة وتبادل الخبرات يساعد على الاستفادة من أكثر من نشاط في الجمعية.

وبذلك فقد ثبت صحة الفرض الرابع: علاقة تنظيم وتفعيل تقديم الخدمات في الجمعيات الأهلية وبين رضا المستفيدين من الخدمة المقدمة.

٦. وأخيرا وليس آخراً فقد أوضحت الدراسة ضعف الوعي بأهمية التنسيق بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في تقديم الخدمات، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية. وكذلك عدم وجود جهاز ينسق بين تلك المؤسسات بعضها ببعض، وبين الأجهزة الحكومية خصوصا في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

توصيات البحث

بحسب النتائج التي حصلت عليها الباحثة من واقع الدراسة النظرية والعملية، والتوصيات هي على النحو التالي:

١. ضرورة تحمل الهيكل الوظيفي للجمعيات الأهلية مسؤولياته في إيجاد الوسائل الكفيلة بمواجهة المعوقات المرتبطة بها في إدارة وتنمية موارد المجتمع.
٢. تدعيم العاملين في الجمعيات الأهلية من خلال دورات التدريب لتمكينهم من عمل مشاريع تساعد على تقديم خدمات أفضل للمجتمع، ووضع نظام فعال وعادل للحوافز والمكافآت يضمن استثمار الطاقات البشرية، ويشجع العاملين على توليد أفكار جديدة تساهم في رفع المستوى المعرفي داخل المؤسسة ورفع مستوى الأداء.

٣. وضع نظام فعال وعادل للحوافز والمكافآت يضمن استثمار الطاقات البشرية، ويشجع العاملين بالجمعيات الأهلية على توليد أفكار جديدة تساهم في رفع المستوى المعرفي داخل المؤسسة ورفع مستوى الأداء.
٤. اعتماد إستراتيجية إدارة المعرفة كمنهجية علمية وعملية لتحقيق التطبيق الأمثل في نشاطات منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية والتي تتمثل في تنمية موارد المجتمع.
٥. تطوير إستراتيجية وطنية تنمية ضابطة للممولين للالتزام باحتياجات المجتمع وألوياته في مشروعات التنمية المقدمة نحو ترشيد استخدام موارد المجتمع.
٦. اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا للمنظمات الحكومية لمساعدتها على القيام بمسؤولياتها في رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها وفعاليتها وليس الحد من دورها.
٧. وضع نظام فعال وعادل للرقابة والمحاسبة يضمن تقويم الأخطاء ومحاسبة المخالفين لأنظمة واللوائح والعرف الحكومي، ويساهم في تحقيق أعلى درجات الالتزام وتحمل المسؤولية.

المراجع

- إبراهيم عبد الهادي محمد (٢٠٠٠): الإدارة - مفاهيم وأنواعها وعملياتها. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- احمد جمال: احتواء الجمعيات الأهلية .. لا منافذ غير حكومية للتمويل الاجنبي في مصر، نقلا عن جريدة العرب، بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٧.
- أحمد دودين (٢٠١٢): إدارة المشاريع الهندسية"، دار البازوري للنشر، عمان، الأردن.
- انجي محمد عبد الحميد: دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي. سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٠.

حسن سلامة (٢٠٠٤): العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

خالد عيادة عليمات (٢٠١٤): أثر غموض الدور الوظيفي على الأداء"، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط١.

رانيا جمال محمد محمود (٢٠١٣): المشاركة المجتمعية في المؤسسات غير الربحية - حالة دراسية الإغاثة الزراعية"، بحث مقدم، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين.

محمود عبد الحميد عبد الستار (٢٠١٥): دور المنظمات غير الحكومية في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية في المجتمع المحلي لحي الزاوية الحمراء - القاهرة"، رسالة ماجستير، في العلوم البيئية، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

معوض محمود معوض محمود (٢٠١٥): دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة"، رسالة دكتوراه، فلسفة في العلوم البيئية، قسم العلوم الإنسانية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

Abdel Rahman, M., Civil Society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt, Cairo, The American Univ. in Cairo Press, 2004 .

A Guide to the Project Management Body of Knowledge, Fourth Edition. Newtown Square, Pennsylvania: Project Management Institute (PMI). 2008 .

A Model Or Public-Private Partnership Success. Case Studies Of Partnership Between U, S, A, My Institution And Private Farms. Discretion- Abstracts Humanities and Social Sciences, Vol69, 2008.

Bryde, D.: Perceptions of the impact of project sponsorship practices on project success .International journal of project management, 26(8), 2008.

- Cabrera, A.; Collins, W .C. and Salgado, J. F.: Determinants of individual engagement in knowledge sharing .The International Journal of Human Resource Management, 2006.
- Edwards, M. and Hume. D. (1992): Making a Difference, NGOs and Development in a changing World, London, Save the Children, Earthscan Publications Ltd.
- Hallowell David Individual Empowerment and Community Economic Development, Drew University, 2002 .
- Ika, L. A.; Diallo, A. and Thuillier, D.: Critical success factors for World Bank projects: An empirical investigation . International Journal of Project management, 30(1), 2012.
- Jashapara, Ashok (2010): Knowledge management An integrated Approach, 2nd ed, England: Pearson Education Canada.
- Mathews. Gardner-Anne-Lanethea: from women's club to Ngo: The changing terrain of -women's civiceng agment in the mid-twentieth century vnited States, Syracuse- University, PHD. 2003.
- Ubani, E.: Evaluating the effects of organizational structure on the effective delivery of civil engineering projects Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4(6). 2012.

**THE ROLE OF THE SOCIAL POWERS IN
RATIONALIZING THE USE OF SOCIETY
RESOURCES SOCIETIES
A COMPARATIVE STUDY OF LOCAL
AND FOREIGN-FUNDING**

**Rania R. Ramadan⁽¹⁾; Eglal I.Helmy⁽²⁾
Mustafa A. Al-Najjar⁽³⁾**

1) Post Graduate student at Environmental Studies and Research
Institute, Ain-Shams University 2) Faculty of Arts, Ain Shams
University 3) Faculty of Social Work, Helwan University

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of NGOs in rationalizing the use of local community resources in the Arab Republic of Egypt, and to reveal the obstacles that limit the role of social forces in the Egyptian society from fulfilling its mission that has branches in Egypt in disseminating the development of Egyptian community resources, along with a description of the nature The relationship between the state and the social forces represented by governmental and non-governmental organizations and private organizations specialized in social work within the framework of organizing and rationalizing the use of community resources. And trying to activate the recent trends in managing social forces in the Egyptian society to develop their capabilities, especially financial and human, in order to play its role as an effective partner in the field of local development of community resources.

The study combined the inductive approach and the exploratory study. The study combined the inductive approach and the social survey of a sample of local societies with local funding and another sample with foreign funding based in Egypt, by applying to a sample that was intentionally chosen from the target sample, which are managers and workers in departments and departments Responsible for managing, organizing, and rationalizing the use of community resources in NGOs, as well as a targeted sample randomly selected from the beneficiaries enrolled in the association for the study sample. The form was applied to the sample of the study, which amounted to (151) singles distributed (131) singles at a rate of (86.6%) for the sample of associations with local funding, compared to (20) singles with a percentage of (13.2%) for the sample of societies with foreign funding and the study used the (constructive functional theory) functionalism where the researcher sees that functional constructivism is consistent with the goals and importance of the mission.

The study reached several results, the most important of which are: NGOs have an active role in developing the capabilities and resources of the local community and its members. The more the financial resource of NGOs increases and the better the services provided, the study shows that NGOs have the ability to meet the needs of society, especially among the poorest groups. Through the results of the survey of the beneficiaries of the activities of the association for a sample of organizations with local funding, that approval of the areas of benefit of the targeted citizens was (66.66%). The results show the importance of applying modern administrative systems in NGOs for both the sample of organizations with local funding and the sample for organizations with foreign funding. The study recommends the necessity of supporting NGOs with government grants to activate their role towards developing community resources, strengthening the relationship between NGOs and other civil society institutions, and spreading the culture of volunteerism in the Egyptian society.